شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

واحة دبي للسيليكون تستضيف الملتقى العربي السابع للاستثمار في التكنولوجيا

متابعة/إبراهيم الحاج:

تحت رعاية سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس سلطة واحة دبي للسيليكون، رئيس مطارات دبي، رئيس هيئة الطيران المدني بدبي، الرئيس الأعلى والرئيس التنفيذي لطيران الإمارات والمجموعة، تنظم المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا وسلطة واحة دبي للسيليكون، الدورة السابعة للملتقى العربي للاستثمار في التكنولوجيا خلال الفترة من 11 - 13 مايو 2010 في دبي، بفندق الشاطئ - رويال ميريديان دبي.

ويشارك في الملتقى، الذي يقام تحت عنوان: "إرساء منظومة إقليمية متكاملة للابتكار" حوالي 150 مشاركا من رجال الأعمال والمستثمرين، وكبريات الشركات التكنولوجية، والشركات الناشئة، وممثلي رأس المال المبادر "الجريء".

وبهذه المناسبة، قال الدكتور محمد الزرعوني نائب الرئيس، والرئيس التنفيذي لسلطة واحة دبي للسيليكون: "تبادر واحة دبي للسيليكون دائما إلى تنظيم الفعاليات والأنشطة، التي تعزز مكانة دبي كمركز إقليمي وعالمي للتكنولوجيا المتطورة. وقد نجحت الواحة هذا العام في اجتذاب هذا الملتقى الإقليمي، الذي يقام بشكل سنوي في دول المنطقة، من قبل المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، ليمثل إضافة إلى الأنشطة والملتقيات، التي يتم تنظيمها في دبي بصفة مستمرة، والذي يسهم في إبراز الدور، الذي تلعبه الواحة في اجتذاب الاستثمارات التكنولوجية إلى دبي والمنطقة".

ومن جانبه أشاد الدكتور عبد الله عبد العزيز النجار، رئيس المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا برعاية سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، للملتقى، وقال :"إنه من الطبيعي أن تستضيف دبي هذا الملتقى الإقليمي والعربي، خاصة وأن دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحت نموذجا عربيا وإقليميا في بناء مجتمع واقتصاد المعرفة، القائم على البحث العلمي والإبتكار التكنولوجي". داعياً جميع الشركات والمستثمرين ورجال الأعمال وأصحاب الأفكار الإبتكارية إلى المشاركة في هذا الحدث الإقليمي، الذي يعد الوحيد على مستوى المنطقة والدول العربية، لتسويق المبادرات والمشروعات التكنولوجية الواعدة". موضحا: "أن الملتقى يعقد سنوياً، حيث تم تنظيم 6 ملتقيات للإستثمار في التكنولوجيا في كل من: مصر، ولبنان، والسعودية، والبحرين، والكويت والمملكة الأردنية الهاشمية، شارك فيها أكثر من 750 باحثاً ومستثمراً و180 منظمة و100 متحدث، من 34 دولة عربية وأجنبية. وتم استثمار أكثر من 15 مليون دولار لدعم 63 شركة ناشئة والاستثمار في 22 شركة وإنتاج 7 براءات اختراع".

ومن ضمن المحاور التي سيتناولها الملتقى هذا العام: دور الحكومات والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني في إرساء قواعد منظومة إقليمية متكاملة للإبتكار، ودور الشركات متعددة الجنسية في قيادة عملية الإبتكار والتطوير التكنولوجي، وأهمية توظيف رأس المال المبادر للاستثمار في الأفكار الإبتكارية في المنطقة، مع عرض لقصص نجاح في هذا المجال".

14 أكتوبر تستطلع نشاط المنطقة الصناعية في الحديدة

البكاري: القطاع الصناعي يأتي ضمن أولويات الخطط والبرامج التنموية لإقامة مناطق صناعية شاملة

ميناء الحديدة

مخطط المنطقة الاستثمارية بحرم ميناء الحديدة

مدير المنطقة الصناعية في الحديدة يتحدث لمندوبة الصحيفة

المناطق الصناعية أداة تحفيز مهمة لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية إلى جميع محافظات الجمهورية

الاستفادة من تجربة مصر الشقيقة في المجال الصناعي للارتقاء بالمستوى الاقتصادي في اليمن

تشكل محافظة الحديدة معظم أجزاء ما يعرف تاريخياً باسم تهامة اليمن "السهل الممتد على ساحل البحر الأحمر" ويتميز هذا السهل بتربته الخصبة الصالحة لزراعة الفواكه الاستوائية والخضار.

تنتج تهامة كميات كبيرة من المنتجات الزراعية للاستهلاك المحلي والتصدير، إلى جانب احتلالها المرتبة الأولى في الإنتاج الحيواني والدواجن، ويعود أول ظهور لمدينة الحديدة إلى القرن الرابع عشر الميلادي حيث استخدمت كمحطة لإرشاد السفن التجارية في البحر الأحمر.

الحديدة / محررة الصفحة

وتعد الحديدة أهم وأكبر مدينة في الساحل الغربي للجمهورية اليمنية ويعد ميناؤها ثاني أكبر ميناء في الجمهورية اليمنية بعد ميناء عدن، وشهدت الحديدة حركة صناعية وتنموية أهلتها لتشكل فرصة واعدة في جذب الاستثمارات، وقد حرصت القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على إقامة منطقة صناعية في الحديدة تخدم النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية وتوفر حوافز للمستثمرين وفرص عمل جديدة.

قرار جمهوري رقم (79) 2005 بإنشاء مناطق صناعية في اليمن

وأكد الأخ/ عبدالله يحيى البكاري مدير عام المنطقة الصناعية أن الحكومة تنتهج سياسة تنموية متكاملة الأنشطة والبناء ويأتي القطاع الصناعي ضمن أولويات الخطط والبرامج التنموية، لإقامة مشروعات مناطق صناعية شاملة وتخصصية ونوعية بالتركيز على ما يتوفر في اليمن من مزايا نسبية، وأشار إلى أن المناطق الصناعية تعتبر أداة تحفيز مهمة لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، وكذا ما تقدمه الحكومة من حوافز وتسهيلات منها توفير الأرض والبنية التحتية بكلفة منافسة.

وأضاف : يهدف المشروع وعلى مراحل إلى إنشاء مناطق صناعية موزعة على مناطق مختلفة في اليمن إحداها في الحديدة حسب القرار الجمهوري رقم (79) 2005 الذي تضمن إنشاء خمس مناطق صناعية في عدن، والمكلا والحديدة، ولحج، وأبين، وله بنود وأهداف لدعم التنمية الصناعية كعامل أساسي في النظام الاقتصادي والنمو الاقتصادي للبلاد، ومن الناحية البيئية أشار إلى أنه قد وقع بروتوكول يمني مصري وأن الجهة المصرية تقوم بالإشراف وعمل الدراسات والتخطيط الفني والبيئي وقد جهزت ما نسبته 85 ٪ من التقارير وسوف تستكمل بقية المخططات في عدة اتجاهات منها بيئية وصناعات غذائية، وصناعات نباتية، صناعات أدوية ضمن إجمالي مساحات المنطقة الصناعية.

(الكوتا) الصناعية في مصر والأردن تجربة جديرة بالاستفادة

وأضاف مدير عام المنطقة الصناعية بالحديدة أن مصر تعتبر من الدول الرائدة في المجال الصناعي ويمكن الاستفادة من تجارب مصر للارتقاء بالمستوى الاقتصادي في اليمن، ووجود الكوتا الصناعية في مصر والأردن اللتين تصدران أفضل المنتجات بمواصفات دولية إلى الدول الأوروبية يعتبر خطوة جديرة بالاستفادة منها والعلم بها لمواكبة التطورات العالمية.

المنطقة الصناعية في الحديدة تمتلك أكبر مساحة على مستوى الشرق الأوسط

وأشار الأخ/ عبدالله يحيى البكاري إلى أن البنية التحتية في الحديدة قد بدأت بداية جيدة فمساحة المنطقة الصناعية 42 كيلو متراً مربعاً وتعتبر أكبر منطقة صناعية على مستوى الشرق الأوسط.

وهناك عوائق تقف أمام المنطقة الصناعية للحديدة، وما يعتبر كارثة هو عدم استخدام تلك المساحات في الاستثمار والنهوض باقتصاد البلاد وإعطاء فرص استثمارية لإقامة المشاريع الصناعية.

ونمتلك في الحديدة منطقة واسعة وجذابة وقابلة للتوسع، ولكن هناك إدعاءات لبعض الناس أن لهم أملاكاً في هذه المنطقة وإذا ثبت أن لأحد المواطنين أو إحدى الجهات ملكية شرعية وقانونية فستكفل له الدولة التعويض العادل وفقاً للدستور والقانون، لكنني أرى أن العديد من المدعين مجرد عابثين يحاولون إعاقة التطور بأي شكل من الأشكال.

وأكد أن هناك شروطاً معينة لمنح المستثمر الأرض هي أولاً يجب أن يكون مستكملاً للإجراءات القانونية ووضعه القانوني بقرار وزاري بإنشاء رأسمال الشركة وأهدافها حسب توجهاتها، وثانياً أن تكون الدراسات مستكملة ومخططات المنشأة جاهزة، فلابد أن يتجه إلى جهة الاستثمار ثم إلى الجهة البيئية وبعد ذلك نعطيه فترة لإقامة المنشأة فإذا وجدت الجدية على أرض الواقع ندعم هذا المستثمر ونكون فخورين بهؤلاء المستثمرين وقد قابلنا العديد من العابثين فمثلاً عندما نطلب سجل المستثمر الصناعي والتجاري ونجد أن سجله التجاري برأسمال مليون ريال أي خمسة آلاف دولار، فإذا أراد المستثمر أن يستثمر في مصنع حديد فيجب أن لا يقل رأسماله عن (200) مليون دولار وهناك بالطبع تبدأ العقبات وتمتد أحياناً إلى سنة وأكثر من أجل السماح لمثل هؤلاء المستثمرين بالاستيلاء على الأراضي في المنطقة الصناعية في الحديدة ولذا كانت هناك وقفة من السلطة المحلية والجهات ذات العلاقة أمام الفوضى من أجل العمل لصالح الحديدة.

وأستطيع القول إن هناك جهتين دخلت المنطقة الصناعية بالحديدة ونحن فخورون بهما، هما مجموعة هائل سعيد في بناء مصنع السكر ومصانع أخرى في طور الدراسة وبالفعل استكملوا الإجراءات كاملة وهناك شركة صينية يمنية في صناعة الحديد، وهم أيضاً استكملوا الإجراءات كاملة.

وأوضح مدير عام المنطقة الصناعية بالحديدة أن البنية التحتية في طور التطوير والتحديث لتصبح الطرق 100 ٪ مستكملة وقد تم توقيع اتفاقية المرحلة الثانية بين وزير الصناعة ووزير المالية ووزير الأشغال العامة بالتعاون مع وزير الاتصالات، لتجميع المعلومات وتوصيل كافة الخدمات.

وأكد أنه قد تم اعتماد بناء معهد فني متخصص على حساب دولة الإمارات العربية المتحدة المنطقة الصناعية وسيرفد السوق بالعمالة الفنية الماهرة سواء للمنطقة أوللمحافظة لتقديم خدمات تنموية للبلد أو بالجانب الاقتصادي.

إقامة منشأة لتوزيع الخدمات والمشتقات النفطية

كما أشار مدير عام المنطقة الصناعية بالحديدة إلى أن المكتب بصدد بداية نشاط مع شركة النفط لإقامة منشأة لتوزيع الخدمات للمشتقات النفطية بتأسيس بنية تحتية تخدم الجمهور خصوصاً النساء لدعم المرأة الحديدية.

وأوضح أن الكهرباء مشكلة عامة ولكن أعتقد أن المحطة الغازية قد بدأت بالدخول في الخدمة بالحديدة ما سيدعم الكهرباء ويخفف الانقطاعات اليومية أن مصنع الحديد كإحد المشاريع التي ستقام في المنطقة الصناعية قام بتوفير 13 ميجا وات من الكهرباء من خلال إنشائه محطة كهربائية تنفذها الشركة الصينية ومجموعة هائل سعيد أيضاً سيقومون بتوفير محطة كهربائية قدرتها في حدود 25 ميجاوات إلى 30 ميجاوات ولديهم فكرة بإقامة لسان بحري داخل المصنع لأن المنطقة الصناعية في الحديدة جزء منها يقع على الشاطئ وجزء كبير منها مربوط بميناء الحديدة، ومن حظ الحديدة والمنطقة الصناعية دخول استثمار مجموعة هائل سعيد نقطة جديدة لجذب المستثمرين.

وأكد أن الحديدة تمتاز بالاستقرار والأمن وكثير من مقومات نجاح الصناعات بسبب توفر المواد الخام التي تدخل في كثير من الصناعات وكذا الثروة الحيوانية والسمكية والزراعية ومن أفضل وأجود الأنواع، ويصدر منها الكثير إلى بلدان الجوار والمراعي فيها خصبة ومكتفون ذاتياً وتغذي معظم محافظات الحديدة، فاللحوم تتصدر القائمة الأولى في الحديدة، موضحاً أن آخر إحصائية وصلت من 70 إلى 80 ٪ من المنتجات الزراعية تغطي السوق المحلية والباقي فائض يصدر إلى البلدان المجاورة الشقيقة من الفواكه والخضروات بالحديدة وبالرغم من الظروف الاقتصادية فالعالم أصبح قرية وكل شيء يؤثر عليها، لكن وجود مصانع عديدة في وطننا عموماً وفي الحديدة خصوصاً ومنشآت عديدة وشركات المؤسسة الاقتصادية لها له دور في الخدمات التي تقدمها وتكسر الكثير من الاحتكارات سواء من الداخل أو الخارج وداعم كبير للاقتصاد الوطني بسبب العديد من التوسعات ولديها مهمات وطنية.

ودعا مدير المنطقة الصناعية بالحديدة الحكومة إلى تبني مزيد من الرعاية لمثل هذه التجمعات الصناعية وتوفير وتطوير البنية التحتية.

التأمينات الاجتماعية تساهم في التنمية الاقتصادية

أمل حزام مدحجي

يأتي إصدار التقرير السنوي لعام 2008م للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية متزامناً مع الاحتفاء بتدشين حملة التوعية التأمينية الأولى لعام 2009 - 2010 بجملة من الأسباب والعوامل الموضوعية والذاتية بما فيه فائدة تصب في الجوانب الاجتماعية لتعزيز مسيرة التطور الكبير والتحسن المتواصل من خدمات ينعكس دورها على الخدمات والمزايا التأمينية لجميع الخاضعين للنظام التأميني وتحقيق النجاح في توسيع المظلة التأمينية على جميع شرائح المجتمع.

ومن هنا نرى أن من أهداف التأمينات الاجتماعية تأمين الحاجات الأساسية للعامل وأفراد أسرته، كتأمين دخل ثابت للفرد إذا فقد قدرته على العمل بشكل مؤقت أو دائم، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الوظيفي للعامل ليبذل المزيد من العمل المخلص لبناء وتوطيد علاقة العمل بين العامل وصاحب العمل وإعادة توزيع الدخل بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المتتابعة ما سيؤدي دوراً فعالاً في المساهمة في مكافحة الفقر والتخفيف من آثاره من خلال توفير حد أدنى من الدخل للعامل وأفراد أسرته.

فتدريجياً تنمي هذه الأهداف القدرة على إيجاد آلية تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية لتحقيق معدلات نمو إيجابية في الدخل القومي تعود على القوى العاملة والمجتمع بكامله بمستويات أعلى من المعيشة.

ويعود ذلك بمنفعة كبيرة على المجتمع والوطن بأكمله لحماية أفراده من الانحراف والتشرد والضياع من خلال ما تقدمه التأمينات الاجتماعية من معاشات وتعويضات تؤمن حاضرهم ومستقبلهم والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية وحل العديد من المشاكل المتصلة بمجالات الإسكان والصحة والتعليم عن طريق استثمار فوائض أموالها في مشاريع ذات طابع اقتصادي واجتماعي والحد من البطالة.

الإعلام الاقتصادي وكلية الهندسة يدشنان مشروع الشراكة بين شركات الاتصالات والطلاب

صنعاء /مروان الجنزير

دشن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي وكلية الهندسة بجامعة صنعاء مشروع شراكة بين شركات الاتصالات وطلاب الهندسة بالجامعات اليمنية، حيث تنعقد ندوة علمية حول " دور شركات الاتصالات وتقنية المعلومات في تأهيل طلاب الاتصالات لسوق العمل" تحت رعاية وزير الاتصالات ورئيس جامعة صنعاء وبدعم مشترك من شر+كتي ام تي أن (MTN) ويمن موبايل.

وأوضح المركز لصحيفة 14 أكتوبر؛ أن الندوة تهدف إلى إيجاد شراكة بين شركات الاتصالات العاملة في اليمن وكليات الهندسة - قسم الاتصالات - في الجامعات اليمنية، ورفع مستوى مساهمة الشركات في تأهيل طلاب أقسام الاتصالات بالجامعة للانخراط في سوق العمل.

وتأتي الندوة ضمن مشروع متكامل لتعزيز التواصل بين شركات الاتصالات في اليمن مع كليات الهندسة بالجامعات اليمنية، من حيث تأهيل بنية التدريب والتقنيات داخل الكليات، وتبادل أحدث المعلومات بين خبراء الاتصالات لدى القطاع الخاص والباحثين الأكاديميين.

ويقدم عدد من الأكاديميين وخبراء الاتصالات خلال الندوة أربع أوراق عمل رئيسية تتناول واقع تعليم الاتصالات في اليمن، والمخرجات التي يتطلبها سوق العمل، والحاجة إلى إستراتيجية متكاملة لتدريب طلبة قسم الهندسة الكهربائية في كلية الهندسة.

ومن المقرر أن تشارك في الندوة كافة الجهات المعنية ممثلة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والمؤسسات التابعة لها، ورئاسة جامعة صنعاء وعمادة كلية الهندسة في الجامعة وممثلون عن الجامعات الأخرى، وشركات الهاتف النقال في اليمن، وشركات تقنية المعلومات، وخبراء في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في اليمن، وطلاب قسم الاتصالات بكليات الهندسة بجامعة صنعاء والأقسام في الجامعات الأخرى، وعدد من الباحثين والمهتمين بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.